عقدت تحت عنوان "قانون الخصخصة.. إيجابيات وسلبيات"

ندوة الخريجين.. سجال حول قانون الخصخصة بين مؤيدين ومعارضين الوزان: الخصخصة ضرورية لتعديل التركيبة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص

النمش: الخصخصة آتية لا محالة شاء من شاء وأبى من أبى والقانون المعروض فضفاض

الدين: الاقتصاد الكويتي «اشتراكي معتدل» والقانون المطروح يتجاهل رأي المعنيين

المتحدثون في ندوة جمعية الخريجين وهم من اليمين عوض المطيري وأحمد الديين ود.بدر الديحاني وعبدالوهاب الوزان وعلي النمش

فواز كرامي

نظمت جمعية الخريجين امس الاول حلقة نقاشية بعنوان «قانون الخصخصة.. إيجابيات وسلبيات» في مقر الجمعية وتناول المحاضرون أهمية الخصخصة ولكن بتحفظ شديد على القانون المنظور لدى مجلس الأمة حاليا.

في البداية قال نائب الرئيس في غرفة تجارة وصناعة الكويت عبد الوهاب الوزان انه يجب تخفيف الأعباء عن الميزانية العامة للدولة كونها لن تستطيع الاستمرار في تحمل الأعباء المتزايدة من عام لآخر والتي ستصل بها أن تكون غير قادرة على الوفاء بها في وقت من الأوقات مشيرا الى أن على الدولة الاستغناء عن ادارة الدولة في كل مناحي الحياة في ظل توفير حماية للعاملين في القطاع الحكومي حال انتقالهم للقطاع الخاص وذلك بتوفير مدة خدمة لا تقل عن 5 سنوات وبنفس المزايا وبمعاش آخر مرتب حكومي وصل إليه المنقول للقطاع الخاص في حال تقاعده.

وأضاف الوزان أن أهم ما يميز الكويت هو نظامها السياسي وسياستها التجارية المنفتحة وقطاعها المالي المتقدم والتزامها بالمعايير الدولية وتبنيها نظرية الاقتصاد الحر وفقا للمادة 20 من الدستور والمادتين 16، 18 المتعلقتين بالملكية.

وبين أن الواقع يشير عمليا إلى سيطرة واضحة للقطاع العام في الكويت على مرافق الدولة من نفط وكهرباء و95٪ من الأراضي والاتصالات والصحة والتعليم الخ، مشيرا الى أن الخصخصة باتت ضرورة لتعديل التركيبة الاقتصادية في الكويت من خلال تحرير قوى السوق الذي يفترض نمو القطاع الخاص وتوفير المنافسة العادلة بين القطاعين العام والخاص.

وطالب بضرورة الإسراع في تطبيق القانون المطروح لدى مجلس الأمة والذي يقضي بتعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع المنافسة المتكافئة مع حماية المال العام ودور الدولة في التوجيه وتلافي السلبيات وضمان حقوق العاملين.

واشار الى أن غرفة تجارة وصناعة الكويت تتفق على ضرورة إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بدوره من خلال تذليل الصعوبات مؤكدا أن أهداف الخصخصة لا تخرج عن المطالبة برفع كفاءة الإدراة وتخفيف الأعباء عن الميزانية على أن تكون الدولة صاحبة سهم ذهبي يحق لها التدخل في اي وقت.

من جانبه قال الكاتب الصحافي أحمد الديين ان القانون مختل لا يراعي الدستور وينص على تصفية القطاع العام لتكون الطبقة المتوسطة في مهب الريح.

وأضاف أن القانون المقدم للتخصيص تم تداوله من قبل وزيري المالية والتجارة وديوان المحاسبة دون مناقشة أطراف قد تتضرر من ذلك، مثل الحركة النقابية العمالية لافتا الى أن القانون أنجز في 24 مارس وقدم لجلسة خاصة في 15 أبريل أي ان الفارق في 21 يوما، مؤكدا أنها بالطبع لا تكفي لدراسة قانون غاية في الأهمية والخطورة.

وأشار الى أن الدستور ينص على أن الاقتصاد الكويتي حر خاضع لتوجيهات الدولة، لا تطغى فيه الرأسمالية المتطرفة أو الاشتراكية المتطرفة لافتا الى أن ذلك يعني أن الاقتصاد الكويتي اشتراكي معتدل.

وبين أن القانون تجاهل عن عمد الخصخصة التلقائية مثلما حدث في النقل العام مشيرا الى أنه استخدم عبارات مطاطة مستشهدا على ذلك بالمادة 3 من القانون والتي تقول لا يجوز تخصيص مرفقي التعليم والصحة إلا بقانون، مشيرا الى ان هذا التفاف وكان من الأولى بالقانون أن يقول يجوز تخصيص التعليم والصحة بقانون. وأكد على أن التخصيص يستهدف النفط بالرغم من قيام مؤسسة البترول الكويتية بتاريخ 15 ديسمبر والتي وضعت فيه جدولا لخصخصة العمليات الملحقة بشؤون النفط فقط ولكن القانون جاء ليفتح الباب على مصراعيه لتخصيص النفط نفسه. واشار الى ان الضمانات التي قدمها القانون في المادة 17 منه للعاملين الكويتيين من القطاع العام وفقا للمادة 11، 17 أغفل تماما أصحاب المادة 17.

الخصخصة آتية

أما المحلل الاقتصادي علي النمش فقال انه لا يمكن الهروب من الخصخصة لأنها آتية لا محالة في ذلك شاء من شاء وأبى من أبى، مؤكدا أن الدولة لن تستطيع الاستمرار، وبين أن القانون كما هو عليه بالصورة الموجودة حاليا مطاط فضفاض لا يلبي الطموحات ولا يحقق العدالة الاجتماعية وركز على حماية الموظف وأغفل حق المواطن.

واضاف أن القانون أغفل دور الطبقة المتوسطة من خلال امتلاكه في شركات مربحة ومنتجة كما يحدث عند الخصخصة في الدول المتقدمة، مشيرا الى ان ذلك من شأنه ان يجعل فجوة بين طبقات المجتمع ويكون خلق لفئة قليلة جدا.

وبين أن الخصخصة أفضل للجميع ولكن في ظل قانون يحقق العدالة الاجتماعية حيث لم يحدد القانون برنامج التخصيص ولم يتكلم عن الاستثمار الأجنبي واشترط وجود شركات مدرجة ويخلق فرصة كبيرة للشركات بالاستحواذ على حصص المواطنين العاجزين على سداد حصصهم في تلك الشركات مما يجعل من الصعوبة تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري، وأشار الى أن القانون مليء بالمزاجية، مؤكدا أن القانون سيئ رغم أهمية الخصخصة.

وبين أن القطاع الخاص لم يأخذ حقه حتى الآن بالرغم من أنه قام بدوره على أكمل وجه قبل وبعد النفط ولا يجب أن يظلم هذا القطاع الذي يؤدي دوره كلما أتيحت له الفرصة، مشيرا الى أن 12 مليار دينار تذهب سنويا للمواطن مما ينذر بعدم قدرة الحكومة على الاستمرار في ذلك.

أما ممثل الاتحاد العام لعمال الكويت عوض المطيري فأكد أن القانون مستورد ولا يناسب ظروف الكويت وأنه مخالف للدستور في مواده 20، 21، 152. وأشار الى أن القانون يقضي بتوزيع الثروة على أصحاب الثروة ولا يضمن ولو فرصة عمل للكويتيين، وضرب المطيري أمثلة على التخصيص منها تخصيص الخطوط الكويتية في نصف ساعة وتخصيص 80 محطة وقود انخفضت فيها نسبة العمالة من 360 إلى 36 موظفا، بالإضافة إلى مصنع الملح الذي بلغ عدد العمالة الوطنية فيه صفرا من 120 موظفا.

لقطات من الندوة

الديحاني يرفض

عريف الحفل د.بدر الديحاني اكد ان القانون منقول من الدول الأجنبية، مواده فضفاضة ولا ينطبق على الكويت في ظل قطاع خاص معتاش على القطاع العام ولن يستطيع القيام بواجبات كبيرة كما هو في القانون، مشيرا الى ان اكبر الخاسرين من القانون هي الديموقراطية التي ستكون في أيدي أصحاب المال تلقائيا.

وبين انه تم الاتصال بالدكتور يوسف الزلزلة ليمثل واضع القانون ولكنه فشل في ذلك.

اعتصام

دعا ممثل اتحاد عمال الكويت العاملين للاعتصام في مقر شركة البترول بالأحمدي يوم الأربعاء احتجاجا على قانون الخصخصة الساعة 7 مساء.

تعقيب الوزان

- ما يقرب من 70٪ من موظفي غرفة تجارة وصناعة الكويت عمالة وطنية.
- الفساد موجود في كل مناحي الحياة ولكن يجب تطبيق القانون.
- لا يمكن ان تستمر الكويت في ظل الريعية الموجودة.. 4,5 مليارات دينار في 2009 مرتبات تزداد سنويا بقيمة تصل تقريبا إلى نصف مليار دينار.
- نصف مليار سنويا تذهب للتأمينات الاجتماعية لضمان المعاشات.

حلّا ضيفين على الصالون الإعلامي في ندوة استثنائية

الحربان: الأزمة الرياضية الكويتية لن تُحلّ إلا بتدخل حكومي الوقيان: الاحتراف صقل حقيقي والثقافة العامل الرئيسي في نجاح المذيع

أكد شيخ المعلقين الكويتيين خالد الحربان ان الأزمة الرياضية الكويتية لن تحل إلا بتدخل حكومي، لأن الدولة لها السيادة وتستطيع تنظيم حال الرياضة في الكويت، كما أكد ان الرياضة لها سلطة ومجلس وشعب مثلها مثل الحكومة ولذا يجب ان نشعر جميعا بأهمية دورها في المجتمع.

جاء ذلك أثناء استضافة الصالون الإعلامي لشيخ المعلقين خالد الحربان والمذيع الشاب بركات الوقيان وبدر المديرس رئيس مجلس ادارة جمعية العلاقات العامة.

واستهل ماضي الخميس الأمين العام للملتقى الإعلامي العربي لقاءه مع ضيوفه بتهنئة بركات الوقيان بعودته سالما من رحلة علاج بالولايات المتحدة متمنيا له دوام العافية، وقد أعرب الوقيان عن امتنانه وشكره لكل من سأل عنه في محنته مؤكدا انه حتى الذين يخالفونه في وجهات النظر بشدة كانوا معه في أزمته وكانوا يطمئنون عليه باستمرار.

أما مدير جمعية العلاقات العامة بدر المديرس فأكد ان الجمعية قد تم إشهارها في عام 2006 وكانت قد تقدمت بطلب للإشهار عام 1983 الا انه وقتها صدر قرار مجلس الوزراء بإيقاف إشهار جمعيات النفع العام، واشار المديرس الى ان الجمعية قد وضعت لها أهدافا يسعى جميع اعضائها الى تحقيقها، على رأس هذه الأهداف نشر الأبحاث والدراسات فيما يخص مجال العلاقات العامة وابراز أهمية دورها، ورفع المستوى المهني للعاملين بالعلاقات العامة، وتوعية المجتمع بالعلاقات العامة وأهميتها عن طريق ندوات الجمعية وقال المديرس ان الجمعية لها عدد من الأنشطة ولكن مازالت في بداية الطريق.

شيخ المعلقين

ثم كان الحديث لشيخ المعلقين الكويتيين خالد الحربان الذي بدأ كلامه بالتأكيد على ان أهل الكويت هم أهل مساعدة واهتمام بالنوابغ والمواهب وانه هو شخصيا لولا اهتمام أحد الشخصيات العامة وهو الاستاذ عيسى الحمد، وكان مسؤولا عن وزارة التربية في ذلك الوقت، به هو وبعض زملائه وتحفيزه لهم منذ المرحلة الثانوية ما كان ليضع قدمه على الطريق الرياضي وما كان ليتخرج في معهد التربية الرياضية، وأكد الحربان ان هذا ليس بالغريب عن أهل الكويت وانه يدعو الشخصيات العامة والمسؤولين الى الاهتمام بالرياضة مثلما كان أسلافهم.

ثم كانت المداخلات التي بدأت بسؤال د.عايد المناع أستاذ الإعلام بجامعة الكويت الذي وجهه الى الحربان حول طبيعة الأزمة التي تعيشها الرياضة الكويتية وحقيقتها. وشخص الحربان - في رده على المداخلة - حال الرياضة الكويتية بانها «بين المطرقة والسندان وان الرياضة مادامت تحت قطاع مسؤول وهو الحكومة التي تنفق على الرياضة من الألف الى الياء، فإن هذه الحكومة هي المسؤولة عن الأزمة الرياضية في البلاد، وتستطيع حلها».

وضرب مثلا لذلك بإحدى الأزمات التي مرت بها الرياضة الكويتية عام 1960 وتدخلت الحكومة وأمرت بإغلاق الأندية لفترة معينة حتى استقر الوضع، فالحكومة لها السيادة وتستطيع حل الأزمات. وألمح الحربان الى ان مسألة خصخصة الأندية في المرحلة الحالية لن تكون حلا لأن المستثمر يبحث عن الكسب المادي «والأندية غير مؤهلة لأن تدر ربحا على المستثمرين».

المذيع الشاب

وردا على مداخلة للكاتبة دينا الطراح وجهت من خلالها سؤالا للمذيع بركات الوقيان حول بدايته الإعلامية وتجربة احترافه وردود أفعال الناس من حوله عندما عمل بالإعلام، أكد الوقيان ان جيله جاء في ظل العديد من التحديات منها ان دفعته هي الدفعة الأولى التي تخرجت في قسم الإعلام بالجامعة الكويتية، وكان الكثير من المفاهيم الإعلامية غير واضح لدى هذا الجيل حول دور المذيع ودور المعد وآليات التعامل مع الكاميرا والمؤهلات الفنية للمذيع والفارق بين العمل المحلي والاحترافي.

واشار الى ان جيل التسعينيات لمعت معه الفضائيات وظهرت الاذاعات المتخصصة وكل هذا كان يعطي جوا متميزا لهذا الجيل ويلقي بمسؤولية ليست بالهينة على عاتقه، وأكد الوقيان ان الاحتراف بالنسبة له كان نقلة كبيرة عرف من خلالها الفارق الشاسع بين المحلية والاحتراف، واضاف ان المعايير في الاحتراف تختلف كليا وجزئيا وان الاحتراف هو الصقل الحقيقي للإعلامي، وضرب لذلك مثلا بالعمل في الخارج بنظام يضع المنتج على رأس المنظومة العملية في تقديم البرنامج للمتلقي، وقال الوقيان «المنتج في عالم الاحتراف هو الذي يقود العمل ابتداء بالتنظيم ومرورا بالتجهيز للبرنامج وانتهاء بالميزانية ولذلك كانت البرامج ناجحة، لأن المنتج يعلم جيدا ان صاحب المحطة الفضائية ينتظر منه ان يجلب للمحطة الربح الذي يشعره بنجاح البرنامج» واستطرد قائلا: لذلك نجد المنتج في الاحتراف يأخذ صلاحيات كثيرة وهو مسؤول في النهاية عن النتيجة، أما في المحليات فالمسألة تسير حسب قوة الشخصية ومعايير أخرى غير احترافية.

وفي سؤال لشيخ المعلقين الكويتيين خالد الحربان حول أسباب عدم وجود الكثير من المعلقين المحترفين الكويتيين بالخارج قال الحربان ان الاحتراف في البداية يبدو كأنه فرصة رائعة وانه شخصيا عندما عُرض عليه الاحتراف كان سعيدا في بداية الأمر الا ان المسألة بعد ذلك دخلت في جو من أجواء المساومات التي من خلالها أحيانا يُهضم حق المعلق ويتم التلاعب به، ولذلك يرى ان الكثير من المعلقين لا يقدمون على الاحتراف ولا يهتمون به.

واضاف الحربان انه ساهم مع الاتحاد العربي لكرة القدم في تأهيل عدد من المذيعين وكان قد تقدم من الكويت معلق واحد فقط.

وفي سؤال من الناشطة الاجتماعية والسياسية نجاة الحشاش حول الدور الاجتماعي للأندية الرياضية قال الحربان ان التكتلات ومحاولات الانتفاع السياسي من وراء الأندية هي السبب في ذلك التراجع الاجتماعي وان الكثير من أعضاء الأندية يحصلون على العضوية من أجل استغلالها في التصويت أثناء الانتخابات لصالح جهات بعينها. وقال الحربان وفي الاطار نفسه، ان تنظيم حالتنا المحلية الرياضية ليس صعبا ونحن نطمح الى الاحتراف، وكما فرحنا ببدر المطوع عندما ذهب الى اسبانيا، فسنفرح بأي محترف كويتي والطموح موجود، لكن يجب ان نستطيع حل مشاكلنا أولا من خلال تأسيس الأندية، من البداية يجب ان نقدر المشكلة حتى نستطيع مهنيا ومؤسسيا تحمل مسؤولية حلها. ويجب ان تكون المجموعة العاملة على ذلك مجموعة قيادية وبعد ذلك يكون تطبيق البرامج أمرا سهلا.

العلاقات العامة

وفي سؤال لريم الوقيان عضوة مجلس جمعية العلاقات العامة حول الاضافة التي ستضيفها الجمعية لمجال العلاقات العامة قالت الوقيان اننا سنسعى لجذب اهتمام الإعلام بنا وهو مهتم ولكننا نريد اهتماما أكثر وسيكون ذلك من خلال تنفيذ برامجنا والتعامل مع وسائل الإعلام عن قرب. كما أكد بدر المديرس في نهاية الندوة ان الإعلام موجود بالفعل الى جانب الجمعية ويغطي انشطتها وكان أقربها انتخابات الجمعية التي أجريت أخيرا. وفي إجابته عن سؤال عن مقومات الإعلامي الناجح اختتم بركات الوقيان الندوة بالتأكيد على ان الإعلامي الناجح هو الذي يستطيع ملاحقة التسارع الموجود في الإعلام الذي صار يحسب له بالثانية وليس بالدقيقة، كما أكد ان الثقافة هي العامل الرئيسي في نجاح المذيع، والمذيع المثقف هو الذي يستطيع بقدراته المعلوماتية والثقافية ان يسيطر على الكاميرا ولا يجعلها تسيطر عليه، وهناك الكثير من الإعلاميين انهار مستقبلهم الإعلامي بسبب عدم ثقافتهم وتحضيرهم الجيد لمادتهم، متمنيا في نهاية إجابته ان يشير الناس اليه في النهاية بأنه ابن تلفزيون الكويت.

لقطة جماعية للمشاركين في ندوة الصالون الإعلامي